**التكليف النصفي لمقدمة في السياسات الاقتصادية**

لماذا يفكر الناس بالاقتراض بدلا من التوفير و الانتظار، أو الاستثمار بدلا من المصاريف الاستهلاكية و الكثير من الأسئلة الأخرى والتي تتوسع عندما نسلط الضوء على القروض المتعلقة بالدولة و التي سنطرح أسئلة مشابهة عن سابقاتها، لماذا تقترض الدول بدلا من التوفير والانتظار حتى تحقق حاجتها المالية للقيام بمشروع يقوم بزيادة انتاجها و نموها الاقتصادي، أو التضييق على نفسها قليلا و استثمار المال و الاستفادة من عائدات الاستثمار، يبدو الموضوع بسيطا، لكن بما أنه ارتبط بالاقتصاد و السياسة و الدولة فينتقل الموضوع إلى مستوى عالي من التعقيد.

تنقسم القروض إلى داخلية و خارجية، و يعنى بالقروض الداخلية التي يتم تحصيل أموالها عن طريق المواطنين عن طريق طرح اكتتاب مثلا لهذا القرض مع ضمان نسب من الربح، أو عن طريق الاقتراض من جهات ذات نفوذ مقيمة أو مواطنة داخل الدولة أو من جهات حكومية و غير حكومية داخل الدولة و قد تتسم كل واحدة تم ذكرها سابقا بالاختيارية أو الاجبارية، الاختيارية كطرح اكتتاب و قد يتم اجبار بعض الجهات للاكتتاب لصالح هذا القرض، أ, التضييق على البنوك مثلا عن طريق تضييق الخناق عليها خصوصا اذا كانت بنوك أجنبية أي ليس منشئها الدولة بحيث تقودها إلى دفع نسب معينة من أرباحها للدولة بطرق مختلفة، أما القروض الخارجية فهي لقروض التي يتم أخذها من جهات، جماعات، أو أفراد، أ, دول خارج حدود الدولة المقترضة، و تتسم هذه القروض غالبا بالزام الدولة المقترضة بأن يكون القرض بعملة الدولة المقرضة، بالإضافة إلى أن العامل الأكبر المؤثر فيها هي العوامل السياسية من مصالح و قيود بين الدول.

تلجأ الدول للاقتراض عادة اذا أرادت القيام بمشروعات كبرى لا يمكن لخزينة الدولة أو دخلها أو مدخراتها أن توفر السيولة لتنفيذ هذا المشروع و الذي يتوقع عادة أن يعود على الدولة و دخلها بأضعاف المبالغ المستثمرة فيه، نقص السيولة لتنفيذ المشاريع قد يدفع بعض الدول للاقتراض مع حساب عامل الزمن لتسديد القرض، و أيضا العجز المالي للدولة قد يدفع الدولة للاقتراض حتى توفر حاجاتها من المواد الاستهلاكية الأساسية من محاصيل زراعية كالقمح أو المحروقات، نستنتج أن القروض إما بغية الاستثمار بها، أو قروض استهلاكية، أو لعجز في تحصيل السيولة أو أسباب أخرى كثيرة.

آثار القروض الداخلية

لا تؤثر القروض الداخلية في معدلات النمو الاقتصادي أو سعر صرف العملة إذ أنها انتقال للأموال من جهة إلى أخرى داخل الدولة، لكنها تلعب دورا أساسيا في معدل القوة الشرائية و العرض و الطلب و مستويات التضخم إذ أن الدولة أن لم تتمتع بنظام اقتصادي مرن ستتأثر بمجموعة من الاهتزازات القوية من التضخم و ضعف القوة الشرائية و انخفاض معدلات ثقة المستثمر و الكساد الاقتصادي، و المرونة في الاقتصاد هي المتغيرات التي ستطرأ بتغير متغير آخر أو أكثر.

آثار القروض الخارجية

ترفع القروض الخارجية عادة معدلات النمو الاقتصادي في الدولة و أيضا تحسن من سعر صرف العملة مؤقتا، و قد تكون سببا لرفع اقتصاد الدولة على المدى البعيد اذا تمت الاستفادة من القرض في المشاريع الصحيحة، و غالبا ما يكون وضع الدولة سيئا اذا ما استخدمت القروض في سداد قروض أخرى أو لتوفير سلع استهلاكية أساسية، و القروض الخارجية من أدوات الضغط النافذة عند الدول القادرة على الإقراض، إذ أنها قد تتيح للدول المقرضة وضع أسعر فائدة كبيرة، و لحصول على امتيازات داخل الدولة المقترضة، أو الحصول على ممتلكات أو أصول حساسة و مهمة كرهن للدين، و قد تصل إلى التدخل في قرارات و سياسات الدول المقترضة، و لا أدري إذا كان القرض يتيح للدولة المقرضة تحصيل ديونها بالقوة أو التدخل العسكري.

من أهم الأمثلة عن مسألة القروض

* المرض الهولندي: هو غير مرتبط بشكل مباش كمصطلح، و لكن وجوده في أي دولة سيدفع الدولة للاقتراض الداخلي بهدف زيادة الإنتاج من المواد الطبيعية و غالبا عند الوصول لهذه المحلة لن تكون الدولة قادرة على تسديد هذا الدين و سيتبعه كساد اقتصادي و تضخم ثم انهيار للنظام الاقتصادي.
* أزمة الديون العمومية العثمانية، إذ أن الدولة العثمانية اقترضت من الدول الأجنبية مبالغ كبيرة و لم تستطع سدادها فقامت الدول المقرضة بإنشاء هيئة ترف على دخل الدولة العثمانية و إعطائها ما يمكن الدولة من النجاة فقط من المصاريف و سداد الديون بالقوة الإجبارية و نفوذ هذه الهيئة.
* القروض الاستثمارية للصين في وقتنا الحاضر إذ أنها تستهدف الدول النامية و تمول مشاريع البنية التحتية مع الحصول على امتيازات نفوذ في الدول المقترضة.